

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعيين السيد / علي شوقي محمود صالح
للمعمل بالشركة العربية المتحدة لإصلاح السفن

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للشركة العربية المتحدة لإصلاح السفن في تعيين
السيد / علي شوقي محمود صالح للعمل بها بالفئة الرابعة بمرتبة أول مربوط
الدرجة وقدره ٤٥ ج (خمسة وأربعون جنيها شهريا)

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مدر برياسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى موافقة وزارتي الأوقاف والإسكان والمرافق ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعار المهندس السيد السيد الحنايني مدير عام إدارة الأوقاف
الهندسية بوزارة الأوقاف للعمل بالمؤسسة المصرية العامة لتقاولات
الأعمال المدنية - شركة مصر للأشمنت المسلح لمدة سنة تبدأ من تاريخ
تسلمه العمل بها مع شغل وظيفته بدوئتها أثناء فترة الإحارة

مادة ٢ - على وزير الأوقاف وشؤون الأهر تنفيذ هذا القرار ما

مدر برياسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠١١ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية
العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشؤون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

من تاريخ مغادرته أراضي الجمهورية العربية المتحدة مع شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإحارة ، وعلى أن يعامل ماليا طبقا لنص البند السابع من القواعد المالية للوظفين المعارين التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يمار الأستاذ سعد زغلول محمد أبو عوف ، المستشار بمجلس الدولة للعمل تكبير في الشئون القانونية ضمن بعثة الخبراء الدوليين التي أوفدها منظمة الأغذية والزراعة للشئون الشرق الأوسط بهيئة الأمم المتحدة لتنمية الأراضي وتوزيعها على صغار المزارعين ، وأفراد القبائل في المملكة الليبية المتحدة ، لمدة سنة قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ إيفاده ، على أن تتحمل المنظمة نفقات السفر والمرتبات طوال مدة الإحارة ، وعلى أن تسغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإحارة .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - تجدد إحارة الأستاذ عبد الخالق شبيب المستشار بمجلس الدولة للعمل مستشارا قانونيا لبك بور سعيد لمدة سنة تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٦٤ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إحارته السابقة ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإحارة .

مادة ٢ - تجدد إحارة الأستاذ جمال الدين محمد كامل حسن النائب بمجلس الدولة للإشراف على إدارة الشئون القانونية بهيئة البريد لمدة سنة تبدأ من ٢٦ يناير سنة ١٩٦٤ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إحارته السابقة ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإحارة .

مادة ٣ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠١٢ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى المادتين (٥١ ، ٥٢) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعدلين بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الإمارات ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقواعد الملحقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يمار الأستاذ صلاح الدين عبد الحميد السيد ، النائب بمجلس الدولة للعمل بإدارة النوى والتشريع بوزارة الكوئيم لمدة سنة ، تبدأ